

عبد الرحمن أياس *

الهجرة من المنطقة العربية بعد «الربيع العربي» والأزمة الاقتصادية العالمية

جاء «الربيع العربي» بتغييرات ضخمة، ويعد بتغييرات إضافية، منذ انبلاج فجره بوهج النيران التي أضر بها الشاب التونسي محمد البوعزيزي في نفسه حتى الموت في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ أمام مقر ولاية سيدي بوزيد، احتجاجًا على مصادرة السلطات البلدية في مدينة سيدي بوزيد لعربة كان يبيع عليها الخضار والفواكه لكسب رزقه، وتنديدًا برفض سلطات المحافظة قبول شكوى أراد تقديمها في حق الشرطة فائدة حمدي التي صفعته أمام الملاء وقالت له بالفرنسية: Dégage، أي إرحل، فأصبحت الكلمة شعار الثورة التي أطاحت الرئيس التونسي زين العابدين بن علي بعد ذلك بأسابيع، وكذلك شعار الثورات العربية المتلاحقة.

تتوقع دراسات كثيرة أن يؤثر «الربيع العربي» في الهجرة من البلدان العربية، خصوصًا في صفوف الشباب، على صعيدين، الأول الانتقال الفعلي للناس، خصوصًا الشباب، من هذه البلدان إلى بلدان تقع في مناطق أخرى من العالم، والثاني التصورات المتعلقة بالهجرة والتي يرسمها المهاجرون والباقون والدول في الأذهان والسياسات. وبعدها أوجدت ثورات «الربيع العربي» تغييرات جذرية في تونس ومصر وليبيا، وشبه جذرية في اليمن والمغرب، وفيما لا تزال مستعرة سلميًا في الأردن، وكالنار تحت الرماد في البحرين، ودمويًا في سورية، يصعب تحديد الاتجاهات التي ستتخذها آثارها على صعيد الهجرة.

وفيما البلدان العربية، بما فيها تلك التي قلبت فيها الثورات الأنظمة، لا تزال تجهل ما إذا كانت الحكومات، الجديدة والمتجددة، ستكون أكثر استجابة لطموحات الناس، السياسية منها والاقتصادية، مقارنة بتلك التي كانت قائمة قبل «الربيع العربي»، يمكن للمرء أن يتوقع تباطؤًا في موجات الهجرة من المنطقة العربية، وربما عودة لمهاجرين عرب إلى بلدانهم الأم، كما يمكن توقع العكس تمامًا في حال فشلت الحكومات في ضمان

الحريات السياسية والأمن الاقتصادي. كذلك يستحيل توقع السياسات التي ستعتمدها الحكومات على صعيد القضايا المرتبطة بالهجرة.

شهدت البلدان العربية المتوسطة هجرة بدأت قبل خمسة عقود من الزمن^(١). ولدى انطلاق شرارة ثورات «الربيع العربي»، كانت هذه البلدان مصدرًا لحوالي ثمانية ملايين مهاجر من الجيل الأول - كان ٦٢ في المئة منهم يعيشون في البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و٢٧ في المئة في بلدان عربية أخرى (٢٠ في المئة في بلدان مجلس التعاون الخليجي)، و١١ في المئة في بلدان أخرى^(٢). وكانت البلدان العربية المتوسطة مصدرًا للمهاجرين من الجيل الأول بما يزيد على المتوسط العالمي، البالغ ٣ المئة من السكان؛ فقد بلغت النسبة ١٢ المئة في حال لبنان، مثلاً، فيما كانت ليبيا الاستثناء الوحيد، إذ بلغت النسبة في حالها ١ في المئة^(٣).

أما في ما يتعلق بأعداد المهاجرين العرب بعد انطلاق ثورات «الربيع العربي»، فإن الإحصاءات بشأنها تتصف بأنها ضئيلة، لكن الإحصاءات المتوافرة تشير إلى استمرار الاتجاهات السابقة للثورات من دون تعديلات تذكر؛ ففي الاتحاد الأوروبي، مثلاً، لا تتوافر إحصاءات معنية بجنسيات المهاجرين سوى في أربعة بلدان هي ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وبريطانيا، التي زاد عدد المهاجرين (الشرعيين) إليها من المغرب والجزائر وتونس ومصر ولبنان وسورية في عام ٢٠١١. لكن مراجعة للاتجاهات خلال الأعوام الخمسة الماضية لا تبيّن حصول أي تحوّل في عام ٢٠١١^(٤)؛ فالزيادة السنوية في العدد الإجمالي للمهاجرين الآتين من البلدان العربية المذكورة والمقيمين في البلدان الأوروبية الأربعة بلغت ٨٣٩, ٩٠ مهاجرًا، مقارنة بـ ٢١٤, ٦٧ مهاجرًا في عام ٢٠١٠، و٧٣٨, ١١١ مهاجرًا في عام ٢٠٠٩.

كذلك يعود ٧٢ في المئة من الزيادة في عام ٢٠١١ إلى مهاجرين من المغرب، البلد الذي بقيت فيه التظاهرات الاحتجاجية محدودة وأدت إلى تحوّل سياسي هادئ لا إلى ثورة. وكانت الهجرة المصرية الأكثر زيادة، نسبيًا، بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١، وذلك بنسبة ١٩ في المئة في ألمانيا و٢٢ في المئة في بريطانيا و٤٥ في المئة في إسبانيا و٥٨ في المئة في إيطاليا. لكن الزيادة بقيت ضمن الاتجاهات العامة للهجرة المصرية، من دون قفزة لافتة في عام ٢٠١١. ويصح الأمر نفسه على البلدان العربية الخمسة الأخرى المذكورة^(٥). ويمكن الاستنتاج من دون تعسف أن ثورات «الربيع العربي» لم تؤدّ إلى تغيير يذكر في اتجاهات الهجرة العربية الشرعية إلى أوروبا.

أولاً: الهجرة غير الشرعية

لكن على صعيد الهجرة غير الشرعية، تحوّلت تونس وليبيا، فور انطلاق الثورة في كل منهما، إلى نقاط لانطلاق عشرات القوارب التي تقل أعدادًا ضخمة من المهاجرين إلى إيطاليا. وبين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١١، دخل ٨٠٧, ٤٢ أشخاص إيطاليا في شكل غير شرعي وعبر البحر، وصل معظمهم إلى جزيرة

1 Philippe Fargues and Christine Fandrich, "Migration after the Arab Spring," (MPC Research Report 2012/09, Migration Policy Centre, 2012), p. 1, on the Web: <www.migrationpolicycentre.eu/docs/MPC%202012%20EN%2009.pdf>.

٢ المصدر نفسه.

٣ المصدر نفسه.

٤ المصدر نفسه، ص ٣.

٥ المصدر نفسه.

لامبيدوزا التي تضم ٤٥٠٠ شخص فقط، مقارنة بأقل من ٥٠٠٠ مهاجر غير شرعي في عام ٢٠١٠ وأقل من ١٠,٠٠٠ في عام ٢٠٠٩، ومتوسط سنوي يبلغ ١٨,٧٨٨ شخصاً خلال أعوام العقد السابق^(٦).

لكن غالبية حالات العبور غير الشرعي في ربيع ٢٠١١ حصلت حين كان ضبط السواحل في تونس وليبيا في أسوأ حالاته، كما ضم المهاجرون أعداداً كبيرة من مواطني بلدان غير البلدين المذكورين، خصوصاً البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وترافقت القفزة في الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا مع تراجع كبير فيها إلى مالطا وإسبانيا. وأي مراجعة للهجرة الشرعية إلى البلدان الأوروبية الثلاثة مجتمعة تبيّن أن هذه الهجرة بلغت مستويات مرتفعة في الأعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٦ و٢٠٠٨، لا في عام ٢٠١١^(٧).

بيد أن الثورتين في ليبيا وسورية، اللتين اتخذت أُولاهما منحى عنيفاً في مقابل عنف النظام، ولا تزال أُخراهما في وضع مماثل، أفضت إلى زيادة بارزة في الهجرة من البلدين إلى خارجهما؛ ففي ربيع ٢٠١١ وصيفه، فرّ حوالي ٩٨٥,١٢٨,١ شخصاً من ليبيا إلى تونس ومصر والنيجر والجزائر وتشاد والسودان، إلى جانب إيطاليا ومالطا. وشمل المهاجرون ٩١٢,٤٢٢ ليبيا يعتقد أن أغليبتهم عادت إلى ليبيا مع سقوط النظام الليبي وانتهاء الأعمال الحربية في خريف ٢٠١١. وشمل الباقيون عموماً عمالاً من بلدان عربية وبلدان واقعة جنوب الصحراء الكبرى كانوا يعملون في ليبيا قبل الثورة، إلى جانب مهاجرين إلى ليبيا لم يصنّفهم النظام السابق مهاجرين لأنه لم يوقع اتفاق جنيف المتعلق بوضع المهاجرين الصادر عام ١٩٥١^(٨).

وحصلت أزمة كبرى ثانية على صعيد المهاجرين مع تحوّل الثورة السورية إلى العنف في مواجهة القمع الدموي من جانب النظام في صيف ٢٠١١، لتزداد الأزمة حدة في عام ٢٠١٢؛ ففي ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، قدّرت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عددهم بحوالي ١١٧,١١٥ شخصاً، توزعت أغليبتهم في البلدان المجاورة لسورية (تركيا ولبنان والأردن والعراق). ومع أن أي هجرة سورية بارزة لم تسجّل إلى الاتحاد الأوروبي، فقد لفت الأخير في تقرير إلى أن ٥٧٨ سورياً حاولوا عبور الحدود البرية لفضاء دول شنغن، المؤلف من البلدان الأوروبية المعتمدة لتأشيرة دخول موحدة، بين تشرين الأول/ أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، مقارنة بـ ٢١٠ سوريين في الفترة المقابلة من عام ٢٠١٠^(٩).

ثانياً: آثار الأزمة الاقتصادية العالمية

لكن من العوامل المؤثرة في الهجرة من البلدان العربية إلى خارجها عاملاً حديثاً يستحق التوقف عنده، وليس له صلة مباشرة بـ «الربيع العربي»، وهو الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت مالية، بل بالأحرى ائتمانية، بعد انهيار مصرف ليهان براذرز الأميركي في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩. وقد بدأت إرهابات الأزمة في الظهور في الولايات المتحدة مع ترنح القطاع العقاري، خصوصاً في شقه الإسكاني، في عام ٢٠٠٧، ليطلق انهيار الرهون

٦ المصدر نفسه.

٧ المصدر نفسه.

٨ انظر: المصدر نفسه، و (United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR)), on the Web: <www.unhcr.org/pages/49da0e466.html>.

٩ «Communication from the Commission to the European Parliament the Council: Biannual report on the Functioning of the Schengen Area, 1 November 2011 - 30 April 2012,» (European Commission, COM(2012) 230 final, Brussels, 16/5/2012), on the web: <ec.europa.eu/homeaffairs/doc_centre/borders/docs/Biannual%20report%20on%20the%20functioning%20of%20the%20Schengen%20area%2020111101-20120430.pdf>.

العقارية الثانوية، المحفوفة بالأخطار، لأنها ممنوحة لمشتري منازل لا يتمتعون بملاءة مالية صلبة وكافية^(١٠)، انهبازًا في قطاع الإقراض ككل، طاولت شظاياها أوروبا والخليج والجنوب الشرقي لآسيا، قبل أن تنطلق الأزمة الاقتصادية العالمية^(١١) وتتوالد منها أزمات حادة، ليس أقلها أزمات الديون السيادية في دول منطقة اليورو.

وتبدو العناصر المحركة للأزمة الاقتصادية العالمية التي تراجعت تداعياتها من دون أن تنتهي فعلاً، متعددة الأوجه، ومرتبطة بمواطن ضعف واختلالات، أبرزها عدم اتساق سياسات الاقتصاد الكلي، وعدم كفاية الإصلاحات الهيكلية، والقصور في ضبط القطاع المالي والإشراف عليه ورصده، وعدم كفاءة آليات الرقابة والإنذار المبكر، إضافة إلى السلوك غير المسؤول لأرباب القطاع^(١٢). وقد بدأت الهجرة الدولية تتأثر بالتداعيات السلبية لهذه الأزمة^(١٣)، عن طريق خسارة الوافدين وظائفهم، خصوصاً في قطاعات البناء والصناعة وبيوت المال والخدمات والمبيعات والسياحة، وتراجع أجور العمال الوافدين، وتردي أوضاعهم في العمل، نظرًا إلى سعي أصحاب العمل والشركات التي يعملون فيها إلى الادخار لمواجهة الأزمة، وتمييز المواطنين ضد الوافدين، باعتبار أن الأخيرين يستولون على وظائفهم ويتشبهون ببطالهم وسوء معيشتهم، وعودة المهاجرين إلى بلدانهم بعد صرفهم من وظائفهم أو سعيهم إلى إيجاد فرص عمل جديدة حيث هم ولو في مقابل أجور أدنى أو ظروف أقل ملاءمة، وتدني حجم التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم، وهو ما ينعكس سلبًا على الأوضاع المعيشية لأسرهم واقتصادات بلدانهم، وازدياد الهجرة غير النظامية، وتوسع سوق العمل غير الرسمي، ونمو ظاهرة الاتجار بالبشر.

وفي مواجهة رياح الأزمة الاقتصادية العالمية، تعاني المنطقة العربية نقطة ضعف أساسية، تتمثل في أن نموها يعتمد أساسًا على عوائد النفط والاستثمارات العقارية، وعوائد السياحة والمعونات الخارجية، أكثر من اعتماده على أوجه النشاط الاقتصادي الإنتاجي. وعلى الرغم من أن الأزمة الاقتصادية العالمية في شقها المالي هوت بمؤشرات أسواق الأسهم العربية إلى مستويات دنيا ولم تتمكن تلك المؤشرات من الارتفاع عنها إلا لمامًا، فلا تزال تداعياتها على الاقتصاد الحقيقي محدودة نسبيًا، خصوصًا في بلدان الخليج المتمتعة بفوائض مالية كبيرة بفضل ارتفاع عوائد النفط مع استمرار أسعاره فوق ١٠٠ دولار للبرميل الواحد، وهو السعر المتفق عليه بين البلدان المنتجة والمستهلكة كمنسوى لا يعيق استثمارات الأولى في القطاع ولا يرهق الاقتصادات المتأزمة للثانية وبالتالي يعرقل نموها. بيد أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلدان العربية تراجع من ٦ في المئة عام ٢٠٠٧ إلى ٤ في المئة عام ٢٠٠٩^(١٤).

أمّا تأثير الأزمة في الهجرة في المنطقة العربية، فلم يتبلور في شكل كامل إلى الآن، نظرًا إلى عدم توافر إحصاءات دقيقة ومفصلة حول الموضوع. غير أن تقارير صحافية متفرقة تشير إلى أن «الأزمة الاقتصادية تسبب هجرة

١٠ عبد الرحمن ياس، «هل كان الجشع السبب الوحيد لانحياز سوق الإسكان الأميركية؟»، الحياة، ٢٦/٤/٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <www.daralhayat.com>.

١١ عبد الرحمن ياس، «في الاختلالات البنوية للاقتصاد العالمي والأميركي»، الحياة، ٨/٨/٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <www.daralhayat.com>.

١٢ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، «آثار أزمة المال على الهجرة الدولية في المنطقة العربية»، التنمية الاجتماعية، العدد ٦ (٢٠٠٩)، ص ٢، على الموقع الإلكتروني: <www.escwa.un.org/divisions/div_editor/Download.asp?table_name=divisions_other&field_name=ID&FileID=1182>.

13 International Organization for Migration, «The Impact of the Global Financial Crisis on Migration», IOM Policy Brief, January 2009.

١٤ كريستينا برينت، طارق الحق ونورا كامل، آثار أزمة المال والاقتصادية على البلدان العربية: أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية (بيروت: منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٩).

عكسية»^(١٥)، وتؤدي إلى «تراجع حاد لاستقبال العمالة العربية في الخليج»^(١٦)؛ إذ إن «أزمة البطالة العربية تتفاقم وضحاياها من الشباب»^(١٧)، كما تؤكد هذه التقارير أن «اللبنانيين العاملين في الخليج بدأوا الهجرة المعاكسة»^(١٨)، وأن «أزمة المال تهدد وظائف ٤٥ في المئة من عمال البناء في الإمارات»^(١٩). وتنذر التقارير بأن «الإمارات تحمّد مشاريع بناء بـ ٣٣٥ بليون دولار جراء الأزمة»^(٢٠)، وبأن «ديون دبي ٨٠ بليون دولار»، وأن هناك «توجه لتقليص الوظائف»^(٢١). وهكذا اشتدت رياح تداعيات الأزمة الاقتصادية العربية في المنطقة العربية تدريجياً قبل أن تبدأ بالانحسار.

ثالثاً: الهجرة الدائرية للأدمغة

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تقليص حجم تيارات الهجرة بين الدول المصدرة والدول المستقبلة. وكانت العمالة غير الماهرة الفئة الأكثر تضرراً اقتصادياً لأنها كانت الأكثر عرضة للاستغناء عنها، ولن تجد وسيلة أخرى للخروج من دائرة الفقر، نظراً إلى انخفاض قدرتها على المنافسة في سوق العمل. أما العمالة الماهرة، وخلافاً للعمالة غير الماهرة، فكانت أكثر حظاً وأكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة في سوق العمل، وذلك من خلال التنقل من دولة إلى أخرى، أو التمكن من الحصول على فرصة عمل في مؤسسات اقتصادية أخرى في الدولة نفسها. وتزايدت الهجرة الدائرية للعمالة الماهرة كنتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية. وربما يدعو ذلك إلى تأكيد أهمية تأهيل اليد العاملة لرفع قدرتها على المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وتعتبر الهجرة الدائرية في حد ذاتها حلاً يعود بالنفع على الدولة المصدرة والدولة المستقبلة على السواء. فهي تلبي الطلب على العمالة في بلد المقصد من دون حاجة إلى التطبيع أو الاندماج، وترفع مستوى مهارات قوة العمل في بلد المنشأ عند عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، وتؤمن للمهاجرين مستويات عالية من الدخل في دولة المقصد، بالإضافة إلى تمكينهم من اكتساب مهارات ومعارف جديدة في أثناء العمل في الخارج. غير أن انخفاض الطلب على القوى العاملة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية قد يؤدي إلى ارتفاع وتيرة الهجرة الدائرية، وهو ما سيؤثر سلباً في الاستقرار المهني والاجتماعي لنسبة كبيرة من المهاجرين.

١٥ «الأزمة الاقتصادية تسبب هجرة عكسية»، (الجزيرة نت، ٧/٦/٢٠٠٩)، على الموقع الإلكتروني: <www.aljazeera.net/ereports/pages/9e6f6e41-9d42-43b4-af4b-433899744916>.

١٦ «تراجع حاد لاستقبال العمالة العربية في الخليج»، (الجزيرة نت، ٨/٤/٢٠٠٩)، على الموقع الإلكتروني: <www.aljazeera.net/ebusiness/pages/6d392325-65b3-4582-ae3d-b39665aac56f>.

١٧ «أزمة البطالة العربية تتفاقم وضحاياها من الشباب»، (الجزيرة نت، ٦/٤/٢٠٠٩)، على الموقع الإلكتروني: <www.aljazeera.net/ereports/pages/59636d8f-fa2c-48c1-9e78-cbeb47b1f307>.

١٨ «اللبنانيون العاملون في الخليج بدأوا الهجرة المعاكسة»، (مكتب الإحصاء الاقتصادي، مكتبة الأخبار: أخبار الاقتصاد الخليجي والعربي، ٦/٣/٢٠٠٩)، على الموقع الإلكتروني: <www.uaec.com/news-action-show-id-17676.htm>.

١٩ «أزمة المال تهدد وظائف ٤٥ في المئة من عمال البناء في الإمارات»، (الجزيرة نت، ٢٤/١٢/٢٠٠٩)، على الموقع الإلكتروني: <www.aljazeera.net/ereports/pages/9f15acab-4834-4b71-a98a-36e369e0590d>.

٢٠ «الإمارات تحمّد مشاريع بناء بـ ٣٣٥ بليون دولار جراء الأزمة»، (الجزيرة نت، ١٥/٣/٢٠٠٩)، على الموقع الإلكتروني: <www.aljazeera.net/ebusiness/pages/f3b55762-78e3-4789-a8b2-2e51c05abf3a>.

٢١ «ديون دبي ٨٠ مليار دولار وتوجه لتقليص الوظائف»، (الجزيرة نت، ٢٤/١١/٢٠٠٨)، على الموقع الإلكتروني: <www.aljazeera.net/ebusiness/pages/1a303e6e-d25f-40a2-9f88-cfbaa4e5cd09>.

رابعًا: تأثير التركيبة الديموغرافية العربية

وللهجرة العربية أسباب تضرب جذورها في التركيبة الديموغرافية لبلدان المنطقة^(٢٢)؛ فهذه البلدان تشهد تزايدًا كبيرًا في أعداد سكانها، «وبما أن هذه الأعداد تشق طريقها نحو الفئات العمرية المختلفة، مؤدية إلى انحسار الفئة العمرية (٠ - ١٤)، وإلى تضخم نسبة السكان في الفئة العمرية الثانية (١٥ - ٦٤)، وإلى ارتفاع طفيف جدًا في نسبة الفئة الأخيرة، أي فئة السكان المستين، ومع اعتماد سياسات ملائمة، قد يخلق هذا التغير في التركيبة العمرية للسكان فرصة سانحة للنمو الاقتصادي في المستقبل القريب والمتوسط. فالاتجاهات الهيكلية المرتقبة للسكان في المنطقة قد تكون فرصة سانحة لزيادة الادخارات والاستثمارات، وذلك نتيجة لتدني معدلات الإعالة في شكل مواز لانخفاض معدلات الخصوبة»^(٢٣).

لكن الفرصة «قد تكون أيضًا غير سانحة إذا فشلت هذه الادخارات والاستثمارات في رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل المنتج. وتعتبر التبعات على التنمية إيجابية إذا تزامنت مع سياسات مناسبة تستهدف الفئات العمرية الشابة والسكان في سن العمل، وقد تكون سلبية على التنمية إن لم يستطع متخذو القرار التخطيط لها في شكل مبكر، وخلق الظروف المواتية والبيئة السياسية الملائمة للتعامل مع هذه الفرصة. ومن النتائج السلبية التي تلوح في الأفق ارتفاع نسبة العاطلين من العمل، وتفاقم الطلب على الهجرة الدولية»^(٢٤).

الأسباب التي تدفع الناس للهجرة تختلف من شخص إلى آخر؛ فهي في بعض الأحيان اقتصادية، وفي أحيان أخرى سياسية أو حتى اجتماعية. فالبعض كان يغادر بلاده بحثًا عن مستوى معيشي أفضل، أو ربما للممارسة نشاط سياسي أو اجتماعي بحرية أكبر، بالإضافة إلى أسباب أخرى. وهذا يصح في العرب، خصوصًا شبابهم، بعد عقود من الزمن أرست فيها الأنظمة القمعية سياسات اقتصادية تخدم النخب الحاكمة، وهو ما أوجد فروقًا اجتماعية لا يُستهان بها. وجاءت الأزمة المالية العالمية ونظيرتها الاقتصادية التي تلتها، لتزيد في الطنبور نغمًا.

ويعوّل اليوم أن تكون ثورات «الربيع العربي» التي نجحت في إحداث تغيير سياسي، أكان جذريًا أم أقل من جذري، وتلك التي يؤمل أن تفضي إلى تغيير، خصوصًا بعد الأثمان البشرية والمادية الباهظة التي ترتبت عليها، سبيلًا إلى فتح المجال واسعًا أمام حرية سياسية ورياء اقتصادي يضعان حدًا للهجرة العربية، خصوصًا في صفوف الشباب. وربما كان نجاح حكومات ما بعد الثورات أو فشلها في حل المعضلات الاقتصادية، وفي طليعتها الفروق الاجتماعية والبطالة، سيسبب دافعًا للتجديد للأحزاب والائتلافات الحزبية الحاكمة الجديدة في الدورات المقبلة من الانتخابات، أو سببًا لسقوطها بشكلٍ مدوٍ وإفساح المجال لأحزاب وائتلافات حزبية أخرى تحل محلها، على أمل أن تلبّي طموحات شعوبها.

٢٢ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، تقرير السكان والتنمية، العدد الثاني: النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٥)، على الموقع الإلكتروني: <www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/SDD-2005-5-a.pdf>..

٢٣ المصدر نفسه، ص viii.

٢٤ بتول شكوري، «الترايط بين السكان والتنمية والفرق على صعيد الاقتصاد الكلي: فرصة الألفية للتنمية»، ورقة قدمت إلى: المنتدى العربي للسكان، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩-٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، (E/ESCWA/SDD/2004/٢٠٠٤ WG.1/11).